

التجربة التتموية في سنغافورة

أ.م.د. ابتسام محمد العامري

جامعة بغداد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الملخص العربي :

نجحت سنغافورة بعد انفصالها عن ماليزيا في العام ١٩٦٥ في تحويل بلدها من دولة ضعيفة الى دولة قوية بفضل السياسات الناجحة والمتوازنة التي طبقتها البلاد طوال السنوات الماضية والتي جعلت منها ابرز الاقتصاديات العالمية .

أدرك قادة سنغافورة منذ وقت مبكر أن التنمية في الجانب الاجتماعي ستكون مكملة للتنمية في الجانب الاقتصادي لكونه العنصر الأساس الذي تعتمد عليه عملية التنمية والمرتكز الرئيسي الذي يدعم تفوق الدول على المستويين الإقليمي والعالمي ، وهذا التمازج الفعال جعل تجربة سنغافورة التنموية مثالا يحتذى به في كيفية بناء الدولة ودعم الاستقرار والنمو فيها .

المخلص الانكليزي :

Development Experience in Singapore**Assistant Professor: Ibtisam Mohammed Al amery.****University of Baghdad\Center for Strategic and international Studies.**

Singapore has been succeed after its separation from Malaysia in 1995 in transforming her country from weak state to a strong one by virtue of successful and balanced policies that has been used in the country in the last years ago which make Singapore one of distinguished economic forces in the world .

Singapore leaders have realized from the early time that the development in the social aspect will be complementary to the development in the economic one and it will be the major element that the development process depends on and it will be the fundamental pillar that support the superiority of the states in the regional and international levels.

This effective intermixture has made the development experience will be of Singapore as an example to other countries in learning how to build a state and support stability and growth in it.

مقدمة :

ان قراءة متأنية لمحركات النمو في سنغافورة ستقودنا الى ان قيادة الدولة الكفوءة والانضباط في العمل وتطبيق القانون والتفكير العملي الواقعي وتجنب الايديولوجيا وسرعة التجاوب والتماهي مع المتغيرات الاقليمية والعالمية كانت سببا في انتقال سنغافورة من حال وصل قادة سنغافورة بعد الانفصال عن اتحاد ماليزيا الى قناعة هي ان القبول بالوضع المرسومة لها ضمن قواعد النظام الاقليمي الجديد الذي بدت ملامحه تتشكل في جنوب شرق اسيا في بداية النصف الثاني من القرن الماضي في ان تبقى ضعيفة ومهمشة ومعتمدة على ماليزيا يعني انهيار الدولة ، لذا كان الخيار التقدمي هو الخيار الواقعي والفعلي الذي يجب ان تسير سنغافورة على وفقه وتعمل من خلاله على تغيير وضعيتها ، وهدف هذا التغيير يجب ان لا يقف عند حد تطوير القابليات الاقتصادية وتنمية النشاطات الاجتماعية وانما يتعداه الى تحقيق الريادة على المستوى العالمي في مجالات التقدم المختلفة في العلوم والتكنولوجيا والتجارة وغيرها ، وهذا ما تمكنت سنغافورة من تحقيقه بعد جهود مضمينة ومتواصلة حتى انها فرضت نفسها بوصفها لاعبا لا يستهان به في ساحة القوى الاقتصادية العالمية .

الى حال واعادة التوازن الى معادلة السيطرة في النظام الاقتصادي العالمي الذي فرض الغرب هيمنته عليه لمدة طويلة من خلال التحرك فيه بمهارة عالية لا تجلب له اعداء بقدر ما تولد له اعجابا وتخلق له شركاء.

ان الفهم الواقعي لقواعد الصراع الدولي جعل سنغافورة تتوصل الى نتيجة فحواها ان حمل سيفين في هذا الصراع افضل من واحد ، فالتنمية في الجانب الاقتصادي يجب ان تتساق مع الجانب الاجتماعي وتترادف معه حتى لا يدفع الخلل في احداها الى ترك تأثيراته السلبية على الاخرى ، وهذا ما سنقوم عليه فرضية هذا البحث المقسم على مبحثين هما كالآتي :

المبحث الاول : الجانب الاقتصادي لعملية التنمية في سنغافورة .

المبحث الثاني : : الجانب الاجتماعي لعملية التنمية في سنغافورة .

التمهيد : نبذة عامة عن سنغافورة .

تبلغ مساحة سنغافورة التي تتكون من ٥٥ جزيرة واحدة كبرى وهي الرئيسية والباقي جزر صغيرة ٦١٨,٣ كم^٢ وتقع في جنوب شرق اسيا قبالة الطرف الجنوبي لشبه جزيرة الملايا مما يجعلها واحدة من اصغر الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، اما عدد سكانها فيصل حسب احصاءات العام ٢٠١٤ الى ٥,٤٦٩,٨ مليون نسمة ما يجعلها من اكثر دول العالم كثافة بالسكان، و ينقسم سكان سنغافورة الى ثلاث مجموعات عرقية رئيسية هي الصينيون ٧٦% والماليزيون ١٤% والهنود ٩% واقلية مختلفة ١%، اما الاديان التي يعتنقها هؤلاء فتقسم كالآتي: البوذية ٣٠,٩%، والطاوية ٢٢,٢%، والاسلام ١٥,٣%، والمسيحية ١٢,٨%، والهندوسية ٣,٧%، وبلا ديانة ١٤,٥% .

ادى انقسام المجتمع السنغافوري الى اقلية مختلفة الى انتشار ثلاث لغات رئيسية هي الصينية والمالوية والهندية فضلا عن اللغة الانكليزية التي تعد اللغة الرسمية المستخدمة في الدوائر الحكومية و الهيئات التعليمية^(١).

كانت سنغافورة التي تدعى قديما(تيماسك) مدينة تجارية في القرن العاشر الميلادي قبل ان تكون جزءا من امبراطورية ماجاهات في القرن الرابع عشر، ثم اصبحت فيما بعد جزء من سلطنة جوهر - رياو في الحقبة التي سبقت وصول البريطانيين الى الجزيرة التي تمثل نقطة تقاطع ما بين المحيطين الهادي والهندي ممثلة بالسير (توماس ستامفورد رافلز)^(٢) ممثل شركة الهند الشرقية البريطانية في العام ١٨١٩ الذي وقع معاهدة مع سلطان جوهر يتم بموجبها منح الشركة الحق في انشاء مركز تجاري في الجزيرة مقابل رسوم سنوية، وفي العام ١٨٢٣ تم التوصل الى

توقيع اتفاقية اخرى تنص على حيازة بريطانيا للجزيرة مقابل مبلغ سنوي يتم دفعه لسلطان جوهر، لكن المعاهدة البريطانية-الهولندية بشأن تقاسم النفوذ في منطقة جنوب شرق اسيا الموقعة في العام ١٨٢٤ انتهت سيطرة سلطنة جوهر على الجزيرة التي ضمتها بريطانيا اليها فضلا عن بينانغ وملقة مقابل سيطرة الهولنديين على اندونيسيا، وقد تعاضم دور سنغافورة التي خضعت للتاج البريطاني مباشرة في العام ١٨٦٧ بوصفها اهم الموانئ العالمية بفعل عوامل عدة منها تجارة المطاط والتصدير وافتتاح قناة السويس في العام ١٨٦٩^(٣)، وقد دفع تكريس الهوية المرفأية لسنغافورة بريطانيا الى استقدام عمالة رخيصة للعمل في التحميل و التخزين خاصة من جنوب الصين والذين وصل عددهم بالالاف فضلا عن اعداد اقل من الملاويين و الهنود، وكرست بريطانيا سيطرتها على الجزيرة بانشاء قاعدة بحرية عسكرية في العام ١٩٣٧^(٤).

و اذا كان الحكم الاستعماري البريطاني قد وضع اسس سنغافورة الحديثة، وجعل منها مركزا تجاريا بريطانيا و ميناء حرا للمشاريع الخاصة الغربية والاسيوية على حد سواء، الا ان ذلك لم يكون دون فرض احتكار ورسوم او حتى قيود تجارية اخرى، كما وضعت بريطانيا خططا للفصل بين الاقليات العرقية الموجودة بالجزيرة وانشاء مدن ومجتمعات تخشى بعضها الاخر مثل المجتمع الصيني و الهندي^(٥).

حملت الحرب العالمية الثانية لسنغافورة رياحا قاسية التأثير من الصعب صدها تمثلت بالاحتلال الياباني للجزيرة للمدة مابين (١٩٤٢-١٩٤٥)، وفشل البريطانيون في الدفاع عنها^(٦)، و الذين عادوا للجزيرة بعد هزيمة اليابان في الحرب ليواجهوا بواقع جديد ادى بهم الى السماح بقيام الحكم المدني في عام ١٩٤٦، وفصل سنغافورة عن اتحاد مستعمرات مضايق الملايو لتصبح مستعمرة منفصلة قائمة بذاتها مما مهد السبيل لصدور دستور جديد للبلاد في العام ١٩٥٥ يمنحها بعض صلاحيات الحكم الذاتي والذي تحقق بشكل كامل في العام ١٩٥٩ ليتولى (لي كوان يو) رئاسة الوزراء^(٧).

بعد فوز حزب العمل الشعبي في الانتخابات والذي سعى جاهدا للاتحاد الفيدرالي مع ماليزيا ونجح في مسعاه في العام ١٩٦٣ لتشكل كل من الدولتين اتحاد ماليزيا، لكن الرياح لم تأتي بما تشتهيها سفن (لي كوان يو) ، فالوئام الذي نشده بين طرفي الاتحاد لم يدم طويلا وتحطم على صخرة المشاكل التي انفجرت في وجهه مثل سياسة التمييز التي مارستها الحكومة الماليزية لصالح الملاويين ، واعتماد الاسلام ليكون دين الدولة الرسمي ، واندلاع اعمال شغب بين الملاويين والصينيين والخلاف بين طرفي الاتحاد حول السياسة التربوية والعمالية ، فسياسة الملايو كانت حسب^(٨)، رأي لي كوان يو " تريد احلال التعليم بالملاوية بدلا من الصينية والانكليزية ، وكان هذا غير مقبول على الاطلاق بالنسبة الى غير الملاويين في سنغافورة حتى ذوي الثقافة الانكليزية يرفضون هذا الاندماج اما الناطقون بالصينية فسيلجأون الى العنف، وفيما يتعلق بالعمل كانت سياسة الملايو قاسية تجاه النقابات لانها كانت تجابه التخريب الشيوعي كما انها لم تكن تؤمن بالنقابات المناضلة، واذا كان لوزارة العمل ووزارة الداخلية في كوالالمبور سيطرة على تسجيل النقابات فأن العمال وزعماء الاتحادات في سنغافورة سوف يعارضون ماليزيا بالتأكيد " ويضيف ان الاسباب الحقيقية التي جعلت رئيس وزراء ماليزيا آنذاك تونكو عبد الرحمن يقوم بابعاد سنغافورة عن الاتحاد هو " استخلصوا انهم اذا سمحوا لنا ان نمارس حقوقنا الدستورية فسيتعرضون للخسارة على المدى الطويل " ^(٩).

واذا كانت الاسباب الآنفه الذكر تلقي باللوم على ماليزيا في ابعاد سنغافورة عن الاتحاد بالاكراه فأن هناك سببا اخر لا يقل اهمية يشير الى رغبة وزراء حكومة سنغافورة في الاتحاد ودورهم النشط في مفاوضات اخراج سنغافورة من ماليزيا^(١٠) الذي تحقق في ٩ آب ١٩٦٥ باعلان الاولى عن نفسها دولة مستقلة كاملة السيادة ولتتضم الى الامم المتحدة و الكومنولث البريطاني في العام نفسه، ولتقطع روابطها مع ماليزيا فيما يخص العملة والشؤون المالية نهائيا في العام ١٩٧٣^(١١)، لتبدأ دورة

حياتها كدولة حديثة بمواجهة مجموعة من الصعاب ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لها .

المبحث الاول: الجانب الاقتصادي لعملية التنمية في سنغافورة

وجدت سنغافورة نفسها وحيدة بعد الانفصال، اذ كان عليها مواجهة مجموعة من المشاكل اذا ما ارادت البقاء كدولة مستقلة، و كانت ابرز المهام التي تتطلب ايجاد الحلول لها هي قضية بناء الجيش ، وتأسيس الاسواق ، وحل مشاكل العمالة والسكن^(١٢)، وقد نجحت الحكومة و على مدى سنوات عدة في ايجاد معالجات عملية لهذه القضايا و بشكل متوازن دون ايثار جانب على حساب جانب آخر، لكن الطابع الاقتصادي للتنمية في دول جنوب شرق اسيا و منها سنغافورة دائما ما كان له الاولوية في الاهتمام و البحث نظرا لكونه القلب النابض للتنمية والمرتكز الاساس في اظهار تقدم الامم ودعم تفوقها على المستويين الاقليمي والعالمي.

اولا : مراحل تطور التنمية الاقتصادية في سنغافورة : يمكن تقسيم هذه المراحل

الى ما يأتي :-

المرحلة الاولى : ١٩٦٠ - ١٩٨٠ .

تميزت استراتيجية الدولة التنموية خلال هذه المرحلة بنظرة اشتراكية للرأسمالية فهي تدعم كل ما يؤدي الى تعزيز الرأسمالية في الحياة الاقتصادية وايلاء الاهمية الكافية في الوقت نفسه للجوانب الاجتماعية للتنمية والتي سنأتي على ذكرها بالتفصيل لاحقا ،لهذا لم تتوان الحكومة السنغافورية التي كان يترأسها انذاك (لي كوان يو)^(*)

في العام ١٩٦٠ على طلب المساعدة من الامم المتحدة لامدادها بلجنة من الخبراء تساعدها في رسم خطة اقتصادية ملائمة لسنغافورة ،وقد اوصت هذه اللجنة بعد دراسة مستفيضة لاوضاع البلاد بانشاء هيئة يمكنها الاشراف على تنمية الاقتصاد

والإشراف عليه لذا تم تشكيل مجلس التنمية الاقتصادية (Economic Development Board) والتي أوكلت مهمة رئاستها لأحد خبراء لجنة الأمم المتحدة الدكتور البرت وينسيميوس والذي استمر في رئاستها للمدة ما بين (١٩٦١ - ١٩٨٤).

اعتمدت الهيئة في بداية عملها لاسيما خلال المدة ما بين (١٩٦٥ - ١٩٦١) على سياسة الاحلال محل الواردات من خلال تشجيع صناعة الالعاب والمنسوجات والازهار الصناعية وتصديرها الى الدول المجاورة^(١٣)، وبما ان سنغافورة تفتقر الى الموارد الطبيعية فأنها تقوم باستيراد الموارد الاولية والموارد النصف مصنعة من الدول الاقل نمواً في المنطقة ومن ثم تقوم بتصنيعها واعادة تصديرها، وقد ساعدها على ذلك انتعاش حركة التجارة بينهما وبين دول المنطقة^(١٤)، وبما ان هيئة التنمية الاقتصادية قد حددت الانشطة التصنيعية التي يجب ان يكون لها الاولوية في عملية التنمية اعتماداً على معايير محددة مثل درجة توليد القيمة المضافة ومهارة قوة العمل ودرجة كثافة رأس المال، فقد تبين للحكومة السنغافورة ان سياسة الاحلال محل الواردات التي انتهجتها في عقد الستينات لم تؤتي ثمارها بسبب ضيق السوق المحلي، لذا استبدلتها بسياسة التصدير نحو الخارج في العقد الذي تلاه بوصفه الخيار الوحيد الاضمن لتحقيق النمو السريع، وتدرجياً اخذ التوجه التصديري يطبع الاقتصاد السنغافوري بطابعه الخاص في مجالاته كافة، وبدأ هذا واضحاً من خلال تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو سنغافورة بشكل كبير ومتواصل مما جعل نصيب الشركات الاجنبية والمشروعات المشتركة خلال هذا العقد ٦٧% من مجموع قوة العمل الموظفة في قطاع الصناعة التحويلية، ونحو ٧٦% من القيمة المضافة في القطاع ذاته، ونحو ٦١% من اجمالي الصادرات السلعية لسنغافورة الامر الذي حول الاقتصاد السنغافوري تدرجياً الى منصة للتصدير وورشة لتصنيع المنتجات لحساب الشركات الدولية متعددة الجنسية التي استفادت معها لسنغافورة وسائل النقانة المتطورة ونظم الادارة الحديثة، وتكفلت بضبط جودة المنتجات والتمويل والتسويق معاً .

تم كل ذلك في ظل سيطرة الدولة الصارمة على الاقتصاد من خلال تحكمها في الاسواق المحلية والمؤسسات الرئيسية، وتعبئة الموارد الاقتصادية لتحقيق اهداف التنمية الاساسية مثل زيادة الوظائف وامتصاص فائض العمالة وتسريع عملية النمو الاقتصادي، هذا في القطاع العام، اما الخاص فكان يتحرك ويعمل على وفق ارشادات الحكومة وتوجيهاتها مما جعله يشكل مع نظيره العام اداة فعالة لتحفيز عمليات النمو الاقتصادي ودفعها الى الامام^(١٥)، بمعنى ان التجار والصناعيون يملكون الحرية في الانتاج والتسويق مع مراعاة ضرورة الانسجام والمواءمة مع توجهات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويجب ان لا يفسر ذلك على ان السلطة تمارس دكتاتوريتها على هذا القطاع وغيره بقدر ما يعني هيمنتها على مقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية بطريقة مسؤولة متبعة اسلوب التوافق مع الآخر لا القمع، والاقناع لا الفرض^(١٦)، وتوضح المشاورات الدورية والمنتظمة بين القطاعين العام والخاص هذه الحقيقة، اذ تدعو الحكومة غرف التجارة والاتحادات المهنية والجمعيات الحرفية من اجل استطلاع رأيها حول قضايا معينة، ويشكل المجلس الوطني للاجور اكثر صيغ التعاون مابين هذين القطاعين من خلال بنيتة الثلاثية المكونة من ممثلين عن الحكومة ورجال الاعمال والعمال، اذ ساعدت المهام التنسيقية لهذا المجلس على تعزيز التوجيه الحكومي لرجال الاعمال والعمال وتحقيق اكبر قدر من التعاون مابين الفئتين الاخيرتين^(١٧).

لقد اسهمت العلاقة التكافلية بين الاطراف الثلاثة الى تغيير الثقافة النقابية في سنغافورة من تحدي القانون الى منطق التسوية والاحذ والعطاء، وبموجب قانون العمل تم حظر كافة الاضرابات في بعض القطاعات، وتشكيل نقابة لكل مؤسسة حكومية، وانشاء مجلس وطني لنقابات العمال والذي توسع نشاطه ليشمل الخدمات الصحية والاجتماعية والترفيهية وغيرها، كما تم في العام ١٩٦٨ اصدار قانون الاستخدام وقانون العلاقات الصناعية المعدل، وتعديل قانون النقابات^(١٨).

تشير الخطوات والقوانين الآتفة الذكر الى محاولات الحكومة الحد من استقلال النقابات العمالية وكبح جماحها خشية ان تؤدي اضراباتها المستمرة الى عدم الاستقرار السياسي في البلاد ،فضلا عن محاولة توفير بيئة آمنة للمستثمرين ،من اجل ذلك قامت الحكومة باصدار توجيهات لمؤتمر اتحاد التجارة الوطني في العام ١٩٦٩،فضلا عن كونه مظلة ينضوي تحت لواءها عمال البلاد من اجل تقديم مقترحات جديدة ،وقد تقدم هذا الاتحاد بتوصيتين هما :ضرورة العمل المشترك ما بين الحكومة والادارات والعمال لمنافسة موضوع الاجور ،وضرورة ان يكون للعمال نصيب في الاقتصاد من خلال تنظيم انفسهم في تعاونيات ،من اجل هذا قام الاتحاد بتشكيل مجلس الاجور الوطني الثلاثي الاطراف والذي تحددت مهمته في مراجعة الاجور واتجاهات الاقتصاد .

الوطني ومن ثم رفع توصياته الى الحكومة ،وعلى الرغم من عدم الزامية هذه التوصيات الا ان الحكومة تقرها جميعا (١٩).

وتشرح (حليمة يعقوب)نائب الامين العام للاتحاد الوطني لنقابات العمال آلية عمل النقابات بقولها " خيارنا الاول ليس الاضراب بل التوصل الى حل واذا لم ننجح في هذه فسنلجأ الى الوزارة او المحكمة ،ثمة طرق لتسوية الخلافات النقابية ،الشائع ان لدينا سلاماً نقابياً في سنغافورة بسبب القبضة الحديدية للحكومة ،اعتقد ان هذا غير صحيح لانه بالنسبة الى النقابات يرى الكثير من اتحادات العمال الاجنبية اننا اقوياء جدا لأن لنا رأياً في السياسات ،فالسياسات تتم صياغتها او رسمها سواء كانت اقتصادية او عمالية او اجتماعية بالتشاور معنا قبل خروج هذه السياسات الى النور ،وحتى عند تعديل القوانين العمالية يتم الرجوع اليها للمشورة ونشارك في الصياغة ويستمع اليها من قبل الحكومة لذا نستطيع تحقيق مصالح العمال " (٢٠).

ويفسر التوجه الكبير نحو الصادرات خلال هذه المرحلة بدواعي حالة التوسع التي تميز بها الاقتصاد العالمي خلال المدة الممتدة من خمسينات وحتى منتصف

سبعينات القرن الماضي، وتسارع النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الصناعية، وضعف الحواجز المفروضة على التجارة يرافقها جهود حثيثة للعمل على تحرير التجارة من قبل الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الغات).

ان جذب الاستثمارات وتوسيع قاعدة الصادرات كان يستلزم اجراء اصلاحات في القطاع المالي وهو ما عملت عليه سنغافورة من خلال اتخاذ عدد من الخطوات ابرزها: تنمية الاسواق المالية من خلال انشاء سوق الدولار الاسيوي في العام ١٩٦٨، وسوق سنغافورة للاوراق المالية في العام ١٩٧٣ مع منح الموافقة للمصارف للعمل في المناطق الحرة، واصلاح نظم اللوائح والرقابة من خلال تأسيس منظمة النقد السنغافورية والتي تتركز مهمتها الاساسية في تيسير الاعمال المصرفية المركزية فضلا عن الاشراف على المؤسسات المالية الاخرى من خلال اصدار مجموعة من التوجيهات المتعلقة بالتشغيل، ومراجعة تقارير المصارف المقدمة اليها، وتحفيز المنافسة من خلال تسريع عملية تدويل القطاع المصرفي في العام ١٩٧٠ عن طريق مؤسسات التمويل الدولية المالية، وتنمية كل من الدولار الاسيوي والسندات الاسيوية واسواق المناطق الحرة المصرفية، ومنح التراخيص المصرفية المقيدة في العام ١٩٧١ للمصارف الاجنبية فقط من اجل حماية المصارف المحلية من منافسة نظرتها الاجنبية، ورفع القيود عن معدلات الفائدة من خلال اجراء تحرير مالي كامل في العام ١٩٧٥، والغاء نظام الاتحاد الاحتكاري المصرفي لتحديد معدلات الفائدة، ومنح المصارف الحرية في تحديد معدلات الايداع والاقراض الخاصة بها، فضلاً عن تخفيف التحكم في معدلات الصرف ثم الغاؤها بشكل نهائي في العام ١٩٧٨⁽²¹⁾.

اسهمت هذه الخطوات في تأسيس بنية مالية متطورة تمثلت في قيام العديد من المصارف الاوربية في انشاء فروع لها في سنغافورة من اجل تسهيل التحويل القصير الاجل اللازم للتجارة الأمر الذي فسح الطريق امام السنغافوريين ذوي الاصول الصينية في تأسيس مصارف محلية تشابه من حيث آليات عملها وتشكيلها وادارتها

البنوك الاوربية ،وقد ارتفع عدد هذه البنوك من ٣٦ بنكاً في العام ١٩٦٨ الى ٥٥ بنكاً في ثمانينيات القرن الماضي فضلاً عن وجود ١١٦ بنكاً عالمياً مما جعل سنغافورة واحدة من اهم المراكز العالمية في التبادلات المالية الدولية (٢٢)

المرحلة الثانية : ١٩٨٠-١٩٩٠

ان اوجه القصور الذي واجه عملية التنمية خلال عقدي ستينات وسبعينات القرن الماضي اعطى لسنغافورة الذريعة للانتقال لمرحلة جديدة من التنمية تعتمد على نمو انتاجية المدخلات بدلاً من زيادة حجمها ،لذا اعتمدت سنغافورة استراتيجية قائمة على مرتكزين الاول :تقوم على استيراد احدث التطورات التكنولوجية العالمية من اجل زيادة انتاجية رأس المال والعمالة من خلال تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوظيف المواهب الاجنبية بوصفها الوسيلة المثلى لنقل المعارف والعلوم ،الثاني :توفير البيئة القانونية والفكرية والحوكمة الرشيدة ورعاية المواهب المكتسبة من اجل خلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي (٢٣).

وقد عرفت سنغافورة في بداية عقد الثمانينيات ماسمي بثورة الكمبيوتر عندما اتخذت الحكومة قراراً بنشر الكمبيوتر في المؤسسات التعليمية المختلفة بناء على تقرير لجنة وزارية كلفت بدراسة هذا الموضوع واعطاء رأيا فيه مما حول سنغافورة تدريجياً الى مركز دولي لبرامج الكمبيوتر يستوعب ما يقرب من ربع حجم العمالة في البلاد ،نتيجة لذلك ازداد دخل سنغافورة من تصدير هذه البرامج من ٧٠ مليون دولار في العام ١٩٨١ الى ٢٧٨ مليون دولار امريكي في العام ١٩٩٤ (٢٤).

تطورت استراتيجية تقانة المعلومات في سنغافورة بشكل كبير بعد ان وضعت الدولة خطة قومية قسمت على مرحلتين :

المرحلة الاولى : تغطي السنوات ما بين ١٩٨٦-١٩٩٠ والتي سعت فيها الخطة الى تحقيق هدفين هما تطوير صناعة تقانة المعلومات لكي تصبح صناعة

ذات صفة تصديرية، وتحسين انتاجية الاقتصاد القومي من خلال التطبيقات الواسعة لتقانة المعلومات .

نمت صناعة تقانة المعلومات وازدهرت بشكل كبير لاسيما في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي من خلال ازدياد عدد الشركات المحلية المتخصصة في هذا المجال وقدرتها ونجاحها في تصدير بضاعتها الى دول اسيا وأوروبا والولايات المتحدة .

المرحلة الثانية : وهي التي انطلقت مع بداية التسعينات بهدف تحويل سنغافورة تحويل الى جزيرة ذكية من خلال اعتماد خطة اطلق عليها اسم (الخطة العامة لتقانة المعلومات ٢٠٠٠) بحيث تدخل المعلومات كل جانب من جوانب الحياة في سنغافورة من خلال بنية اساسية متقدمة لرجال الاعمال والبائعين والمهندسين وريبات البيوت والطلاب لتمكينهم من اكتساب المعلومات واستيعابها من مصادر متنوعة وباشكال مختلفة، وقد استندت هذه الخطة في عملها على نظام واسع من الشبكات والصوتيات والحاسبات الالكترونية وغيرها .

ويبدو ان سنغافورة وضعت من وراء هذه الخطة اهدافاً تسعى من خلالها الى ان تصبح المركز العالمي لخدمات رجال الاعمال والخدمات والنقل والمواصلات في منطقة جنوب شرق اسيا، فشبكة الاتصالات الالكترونية الواسعة في سنغافورة سوف تساعد رجال الاعمال على تحويل انشطتهم الصناعية كثيفة المعرفة الى سنغافورة حيث تتوفر البنية الاساسية المعلوماتية مما يولد مزيد من القيمة المضافة في قطاع الموانئ والمطارات بطريقة تؤدي الى ترشيد تحركات المسافرين والبضائع^(٢٥).

وجهت سنغافورة جهودها خلال هذه المرحلة من اجل تسريع وتيرة التحديث في مجال التقانة من خلال زيادة انشطة البحث والتطوير لغرض تحسين جودة المنتجات والخدمات وتطويرها، وهدفها من ذلك هو تصدير المعرفة التقانية التي تتوافق مع ظروف البلدان النامية والتي عادة ما تقدم في شكل خدمات استشارية، والتوجه نحو

التصدير كان مبعثه بدرجة اساسية هو محدودية السوق المحلية ،وتوفر قوة العمل ذات المهارة التقنية الجيدة ،مما جعل سنغافورة تعمل على تطوير ميزتها التنافسية في هذا المجال عبر تركيز جهودها في أنشطة البحث والتطوير التطبيقية ورفع مستوى انتاجيتها لكي تحافظ على مستوى متقدم على الصعيد العالمي وتحقيقاً لهذه الغاية قامت بانشاء المجلس الوطني للانتاجية في العام ١٩٨١ والذي سنتناول دوره بالتفصيل لاحقاً .

وضعت سنغافورة خلال هذه المرحلة اولى اقدامها على طريق التحول^(٢٦) نحو اقتصاد المعرفة والذي يقوم على حُسن استخدام المعارف الناتجة عن التقدم العلمي خاصة في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف ابتكار ونتاج سلع وتجهيزات جديدة من جهة ،وتطوير وسائل الانتاج وادواته وبما يؤدي الى تحسين نوعية السلع وجودتها ومن ثم امتلاك القدرة على المنافسة في الاسواق الاقليمية والعالمية في ظل نظام العولمة من جهة اخرى .

وتستند قاعدة الاقتصاد المعرفي على مؤشرات اربعة هي التحفيز الاقتصادي والنظام المؤسسي، والتعليم والعلوم، والموارد البشرية وتطور نظم الابتكار والابداع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(٢٧).

واصل القطاع المالي تطوره من خلال تأسيس بورصة سنغافورة النقدية الدولية في العام ١٩٨٣ والتي تعمل على مدار ٢٤ ساعة ليحل محل سوق الذهب ،وقيام الحكومة للمدة ما بين ١٩٨٦-١٩٨٧ بالسماح للمصارف الاربعة الكبرى في سنغافورة بالتمتع بالمساواة الكاملة من ناحية النصيب عند الدخول في عمليات الوساطة المحلية ،وتحديد نصيب المصارف وشركات الوساطة الاجنبية مما لا يتجاوز عن ٤٩% من الحصص في الشركات المحلية المدرجة في البورصة ،وتأسيس لجنة مراقبة سوق الاوراق المالية ، فضلا عن زيادة الاسس الرأسمالية لشركات الوساطة^(٢٨)، وتعديل قانون السندات المالية الصناعية لتقوية متطلبات وشروط شركات السمسرة من اجل

توفير الحماية الكافية للشركات المدرجة في البورصة عند عجزها عن الايفاء بالتزاماتها مما ساعد على توحيدها واندماجها بغية مضاعفة رأسمالها، وتشجيع المصارف الاربعة الكبرى في سنغافورة على شراء المصارف المحلية الصغيرة او الاندماج معها كي تصبح اقوى واكبر، وتأسيس شركة حكومة سنغافورة للاستثمار في العام ١٩٨١ والتي تولت عملية استثمار الفائض المالي للدولة المتأتي من فوائض القطاع العام السنوية وصندوق التوفير المركزي وادراج اسهمها وسنداتها المالية في بورصة سنغافورة، وقد اسهمت هذه الخطوات المشفوعة بقوانين الحكومة الصارمة واشرفها الدقيق الى تحويل سنغافورة الى مركز مالي عالمي مهم^(٢٩).

المرحلة الثالثة: ١٩٩٠-٢٠١٦

مع دخول العالم مرحلة العولمة في بداية تسعينيات القرن الماضي سارعت سنغافورة الى الاندماج فيها لما لها من آثار ايجابية بنظر رئيس وزراء سنغافورة الاسبق (لي كوان يو) من حيث قابليتها على رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص التوظيف، ويرى ان اقلمة الاقتصاد السنغافوري مع متطلبات العولمة البنوية المتعلقة بالنظام المصرفي واحتياطات العملة قد اسهم بشكل مباشر في التخلص من الآثار السلبية للعولمة ومكناها من تجاوز آثار الازمة المالية الاسيوية المدمرة في العام ١٩٩٧ والذي رأى حينها ان افضل وسيلة للتخلص منها موجهاً نصحه الى الدول الاسيوية هو مزيد من الاندماج في نظام العولمة مستشهدا بحقيقة " قد يكون هناك خاسرين ولكنهم سيزيدون وستكون الخسارة مضاعفة اذا تم التراجع عن مفهوم العولمة واذا لم تقبل هذه الدول العولمة بكامل شروطها الاقتصادية والسياسية " ^(٣٠) فهي برأيه ظاهرة حتمية تفرض على الدول خيارين لا ثالث لهما اما ان تتصرف طبقاً لمقتضيات السوق والمشروع الخاص، او تتراجع نحو الخلف وتحمل تبعات عمك، فالعولمة تفترض وجود سوق رأسمالي تفاعلي واحد وعلى كل دولة ان تتصرف فيه

طبقاً لقواعد محددة بمعنى ان جوهر العولمة يشير الى وجود قواعد موحدة للتعامل في السوق الرأسمالية (٣١) .

واصلت سنغافورة خلال هذه المرحلة مسيرتها في مجال تعميق اقتصاد المعرفة ،اذ اعتمدت خطة خمسية جديدة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي تقضى بالارتقاء بمستوى الانتاجية اعتماداً على مفهوم الابتكار والجودة ،فمسار التنمية خلال هذه المرحلة يستوجب ان يتم التركيز فيه على رفع مستوى الكفاءة الكلية لعوامل الانتاج بحيث تصل الى ٢% سنوياً .

وسجل الانفاق على البحث والتطوير ابتداءً من النصف الثاني من التسعينات ارتفاعاً ملحوظاً مسجلاً ١٩% ،وقد ساهم القطاع الخاص مساهمة فاعلة في دعم هذه الانشطة عبر تمويله بنحو ثلثي حجم انفاقه ،مما انعكس ايجابياً من خلال التطور الكبير الذي شهده انتاج الصناعات عالية التقنية وصادراتها ويوضح الجدول الآتي والذي يغطي النصف الاول من تسعينيات القرن الماضي اي مع بدايات دخول سنغافورة عصر العولمة هذه الحقيقة .

جدول رقم (١)

تطور تركيبة فروع الصناعات عالية التقنية للمدة ما بين (١٩٩١-١٩٩٥)

القيمة (نسبة مئوية)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	فروع الصناعة
١٢,٥	١٢,٦	١٣,٤	١٣,٨	١٤,٤	الصناعات الخفيفة
٣٢,٦	٣٣,٦	٣٣,٨	٣٣,٢	٣٣,١	الكيمياويات
١٣,٠	١٣,٣	١٣,٥	١٣,٣	١٣,١	انظمة التصنيع
٣٠,٢	٢٨,٣	٢٦,٩	٢٦,٧	٢٦,٠	الالكترونيات
٨,٠	٨,٢	٨,١	٨,١	٨,١	الانظمة الهندسية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الاجمالي

المصدر: محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

هدفت الخطة القومية للعلوم والتقانة التي وضعت في العام ٢٠٠٠ الى انفاق ما يقارب ٦ مليارات دولار حتى العام ٢٠٠٥ من اجل تدعيم القدرات التقانية للبلاد بما في ذلك الانشطة التي يتولى القطاع الخاص الانفاق عليها، وتبلغ نسبة الانفاق الحكومي على الانشطة التقنية في مجال التعلم ما يوازي ٣,٤ مليار دولار امريكي خلال الفترة ذاتها^(٣٢)، وقد احتلت سنغافورة في العام ٢٠١١ المرتبة ٢٦ على المستوى

العالمي في حجم الانفاق على البحث والتطوير بواقع ٦,٣ مليار دولار اي ما يوازي ٢,٢% من الناتج المحلي الاجمالي المعادل بالقوة الشرائية (٣٣).

وتعمل سنغافورة على فتح المزيد من مراكز الابحاث التي تخدم مجال التقنية بمختلف اشكالها وآخرها كان مركز بيوبوليس للعلوم الحياتية في مجال الخلايا الجذعية والذي شكل مركزاً استقطابياً للعلماء الغربيين الذين يبحثون عن مركز يستطيعون من خلاله اجراء ابحاثهم واعمالهم دون مشاكل (٣٤).

وتقديراً لجهودها في مجال البحث والتطوير فقد اختارت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في العام ٢٠١٤ مكتب سنغافورة للملكية الفكرية كأدارة دولية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في اطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (٣٥).

توصلت سنغافورة مع دخولها عصر العولمة الى نتيجة منطقية هو ان التقيد بالانظمة والقوانين في قطاعها المالي والمصرفي اصبح مغاليا في صرامته وان من الضروري تغييره ليتواءم مع التغييرات الجديدة في النظام المالي العالمي من خلال ادخال منتجات مالية جديدة دون الحاجة لانتظار نتائج اختبارها وتجربتها في انظمة اخرى ،ابتدئتها بتعيين خبراء ومدراء تنفيذيين اجانب في المصارف الكبرى في البلاد منذ عام ١٩٩٨، والسماح للمصارف العالمية الكبرى للعمل في السوق المحلية ،والعمل على تعزيز صناعة ادارة الاصول والممتلكات المالية ،وتعديل القواعد الناظمة لتداول دولار سنغافورة وتنقيحها ،وتشجيع البورصات المحلية على الاندماج وتحرير معدلات العولمة والوصول الى البورصات ،وادخال اجهزة الصراف الالي ،ورفع القيود المحددة للملكية الاجنبية لاسهم البنوك المحلية ،وانشاء لجان ترشيحية في مجالس ادارات المصارف والتي تتحدد مهمتها بالتدقيق بالترشيحات لشغل المناصب المهمة في مجلس الادارة والادارة ذاتها من اجل ضمان توجيه الاشخاص المعينين اهتماماً كافياً لمصالح حملة الاسهم كافة دون الانحياز للمهيمنين منهم .

ساعدت هذه الاجراءات سنغافورة على النجاة من الازمة المالية الاسيوية في العام ١٩٩٧ والتخلص من اثارها السلبية بسرعة اذ لم ينهار اي مصرف في سنغافورة^(٣٦)، على الرغم من انخفاض قيمة الدولار السنغافوري بنسبة ١٣,٨٣% بسبب هروب رؤوس الاموال الاجنبية الى خارج البلاد، وتراجع النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات البطالة التي ارتفعت في سنغافورة الى ٣,٢% في العام ١٩٩٨، وخسارة المدخرين لجزء غير قليل من القيمة الحقيقية لمدخراتهم خاصة السنغافوريين، وارتفاع الاسعار^(٣٧).

اصبحت سنغافورة التي يترادف اسمها مع كلمة العولمة خلال هذه المرحلة مركزاً لتكرير النفط على الرغم من عدم احتواء باطن اراضيها على هذه المادة وانشاء اجهزة الحفر^(٣٨)، كما احتلت خلال هذه المرحلة المليئة بالانجازات المرتبة الاولى في نظام الحوافز الاقتصادية في اقتصاد يعتمد المعرفة في عمله وتوجهاته، والمرتبة الرابعة في العالم من حيث الابتكار في مؤشر البنك الدولي اقتصاد المعرفة في جودة مزاوله أنشطة الاعمال حسب تقارير البنك^(٣٩).

ثانياً : المؤشرات التنموية الرئيسة في الاقتصاد السنغافوري .

تطورت المؤشرات الرئيسة للاقتصاد في سنغافورة تطوراً كبيراً منذ بداية تجربتها التنموية حتى وقتنا الحاضر، كما سنوضحه في الجداول الاتية :

جدول رقم (٢)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للاعوام (١٩٦١-٢٠١٥) النسبة (%)

السنة	نمو الناتج المحلي الاجمالي	السنة	نمو الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)
١٩٦١	٧,٥	٢٠٠٥	٨,١
١٩٦٥	٨,٩	٢٠٠٦	٧,٦
١٩٧٠	٩,١	٢٠٠٧	١٣,٩
١٩٧٥	١,٨	٢٠٠٨	٦,٤
١٩٨٠	٠,٦-	٢٠٠٩	١٠
١٩٨٥	١٥,٢	٢٠١٠	٠,٧-
١٩٩٠	٦,٢	٢٠١١	١٠
١٩٩٥	٣,٧	٢٠١٢	٧
٢٠٠٠	٤,٧	٢٠١٣	١٠
٢٠٠١	٣,٣	٢٠١٤	١,٠-
٢٠٠٢	٢	٢٠١٥	٤,٢
٢٠٠٣			٤,٤
٢٠٠٤			٩,٥

المصدر : www.World Bank.org

جدول رقم (٣)

قيمة الناتج المحلي الاجمالي للاعوام (١٩٦٠-٢٠١٥)

القيمة (مليار دولار)

السنة	قيمة الناتج المحلي الاجمالي	السنة	قيمة الناتج المحلي الاجمالي
١٩٦٠	٠,٧٠٤	٢٠٠٤	١١٤,١٨٨
١٩٦٥	٠,٩٧٤	٢٠٠٥	١٢٧,٤١٧
١٩٧٠	١,٩١٩	٢٠٠٦	١٤٧,٧٩٧
١٩٧٥	٥,٦٣٣	٢٠٠٧	١٧٩,٩٨١
١٩٨٠	١١,٨٩٣	٢٠٠٨	١٩٢,٢٢٥
١٩٨٥	١٩,١٣٨	٢٠٠٩	١٩٢,٤٠٨
١٩٩٠	٣٦,١٥٢	٢٠١٠	٢٣٦,٤٢١
١٩٩٥	٨٧,٨٩٠	٢٠١١	٢٧٥,٢٢١
٢٠٠٠	٩٥,٨٣٣	٢٠١٢	٢٨٩,٢٦٨
٢٠٠١	٨٩,٢٨٦	٢٠١٣	٣٠٠,٢٨٨
٢٠٠٢	٩١,٩٤١	٢٠١٤	٣٠٦,٣٤٤
٢٠٠٣	٩٧,٠٠١	٢٠١٥	٢٩٢,٧٣٩

المصدر : www.World Bank.org

انعكس التطور التدريجي والمتواصل للاقتصاد السنغافوري بشكل ايجابي على حياة مواطني البلاد اذا ازداد مستوى دخلهم الفردي بشكل كبير حتى اصبحت سنغافورة تحتل المركز الثالث عالمياً من ناحية ارتفاع مستوى الدخل .

جدول رقم (٤)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للأعوام (١٩٦٠-

٢٠١٥) القيمة (الف دولار امريكي)

السنة	نصيب الفرد	السنة	نصيب الفرد
١٩٦٠	٠,٤٢٧	٢٠٠٤	٢٧,٤٠٥
١٩٦٥	٠,٥١٦	٢٠٠٥	٢٩,٨٦٩
١٩٧٠	٠,٩٢٥	٢٠٠٦	٣٣,٥٧٩
١٩٧٥	٢,٤٨٩	٢٠٠٧	٣٩,٢٢٣
١٩٨٠	٤,٩٢٧	٢٠٠٨	٣٩,٧٢١
١٩٨٥	٦,٩٩٥	٢٠٠٩	٣٨,٥٧٧
١٩٩٠	١١,٨٦٤	٢٠١٠	٤٦,٥٦٩
١٩٩٥	٢٤,٩٣٦	٢٠١١	٥٣,٠٩٣
٢٠٠٠	٢٣,٧٩٢	٢٠١٢	٥٤,٤٥١
٢٠٠١	٢١,٥٧٧	٢٠١٣	٥٥,٦١٧
٢٠٠٢	٢٢,٠١٦	٢٠١٤	٥٦,٠٠٧
٢٠٠٣	٢٣,٥٧٣	٢٠١٥	٥٢,٨٨٨

المصدر : www.World Bank.org

جدول رقم (٥)

مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٤، النسبة (%)

النسبة المساهمة	القطاع	النسبة	القطاع
٤,٠	المعلومات والاتصالات	١٨,٤	الصناعة
٢,٢	خدمات الغذاء والراحة	١٧,٥	تجارة البيع بالجملة والتجزئة
		١٥,٨	الخدمات التجارية
		١٢,٥	الخدمات المالية والتأمين
		٦,٩	النقل والرسوم
		٥,١	التشييد

المصدر: Monetary Authority of Singapore, op.cit, p.21

احتلت التجارة الخارجية مكانة مهمة في دخل سنغافورة القومي من حيث ارتفاع اقيامها وتوسيع قاعدة العلاقات التجارية مع مختلف دول العالم كما يوضحه الجدول الاتي :

جدول رقم (٦)

قيمة حجم الصادرات في الاقتصاد السنغافوري للاعوام (٢٠١٢-٢٠١٤)

القيمة (بالمائة)

٢٠١٤		٢٠١٢	
النسبة %	الدولة	النسبة %	الدولة
٥١٨,٩ مليار	القيمة الاجمالية للصادرات	٤٣٥,٨	القيمة الاجمالية للصادرات
١٢,٦	الصين	١٢,٣	ماليزيا
١٢	ماليزيا	١٠,٩	هونغ كونغ
١١	هونغ كونغ	١٠,٨	الصين
٩,٤	اندونيسيا	١٠,٦	اندونيسيا
٥,٦	الولايات المتحدة	٥,٥	الولايات المتحدة
٣١,٢	دول الاسيان	٤,٦	اليابان
١٩	دول الشرق الادنى الاسيوية	٤,٢	استراليا
	الثلاث	٤	كوريا الجنوبية
٨,٧	الاتحاد الاوربي		

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على : Monetary Authority of

Singapore, op.cit, p.21.

جدول رقم (٧)

قيمة حجم الواردات في الاقتصاد السنغافوري للاعوام (٢٠١٢-٢٠١٤) القيمة (بالمائة)

٢٠١٤		٢٠١٢	
النسبة	الدولة	النسبة	الدولة
٤٦٣,٨ مليار	القيمة الاجمالية للواردات	٣٧٤,٩ مليار	القيمة الاجمالية للواردات
دولار		دولار	
١٢,١	الصين	١٠,٦	
١٠,٧	ماليزيا	١٠,٣	ماليزيا
١٠,٣	الولايات المتحدة	١٠,٢	الصين
٨,٢	تايوان	٦,٨	الولايات المتحدة
٥,٩	كوريا الجنوبية	٦,٢	كوريا الجنوبية
٢٠,٦	دول الاسيان	٥,٣	اليابان
١٥	دول الشرق الادنى	٤,٥	اندونيسيا
	الاسيوية الثلاث	٤,١	السعودية
١١,٧	الاتحاد الاوربي		الامارات

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على :

Monetary Authority of Singapore, op.cit, p.21.

www.mogatel.com

شملت الصادرات السنغافورية المواد الكيماوية والالكترونيات والبضائع الصناعية وغيرها ، اما واردات سنغافورة من الدول الاخرى فشملت المواد الآنفة الذكر ذاتها ، وقد بلغت احتياطات العملة الصعبة في سنغافورة في العام ٢٠١٢ ما يقارب ٢٥٩,١ مليار دولار امريكي^(٤٠)، اما البطالة فقد انخفضت من اكثر من ١٠% في العام ١٩٦٠ الى ١,٨% في العام ١٩٩٧، ثم ارتفعت الى نحو ٥,٣% في العام ٢٠١١ قبل ان تعاود الانخفاض الى ١,٩% في العام ٢٠١٢، والحال ذاته ينطبق على التضخم الذي انخفض الى ادنى مستوياته في العام ٢٠١١ لكنه ارتفع في العام ٢٠١٢^(٤١)، اما قوة العمل المحلية فقد ارتفعت في العام ٢٠١٤ الى ٣,٥٣٠ مليون عامل^(٤٢) .

يعتمد اقتصاد سنغافورة اعتماداً كبيراً على ريع نشاط ميناء سنغافورة الذي يعد كونه اكفاً الموانئ في العالم واكثرها نشاطاً وفاعلية، اذ يتم فيه تحميل اكثر من مليون حاوية شهرياً ، ويعد هذا الميناء في الوقت ذاته نقطة ارتكاز لاكثر من ٣٦٦ خطاً من مختلف دول العالم ، ويرتبط بأكثر من ٦١٠ ميناء عالمي ، ليس هذا فحسب بل يحتل هذا الميناء المرتبة الاولى عالمياً فيما يتعلق بتموين وخدمة السفن فضلاً كونه ثالث مركز عالمي لتكرير النفط وتصفيته^(٤٣) .

تعد سنغافورة واحدة من اكبر مصدري اسطوانات الكمبيوتر في العالم ، كما انها تقدم خدمات مالية لدول المنطقة بما يشكل ٢٧% من دخلها القومي السنوي^(٤٤) .

ثالثاً : الاطار المؤسسي لقيادة عملية التنمية في سنغافورة .

يعتمد هذا الاطار على ثلاث مؤسسات رئيسية كان لها الدور الاساس في تحفيز عملية التنمية في سنغافورة ودفعها الى الامام وهي :

١- مجلس التنمية الاقتصادية (Economic Development Board) :

يعد هذا المجلس من أوائل المؤسسات التي تم انشاءها في سنغافورة لتطوير الاقتصاد في البلاد من خلال مساهمته في تنفيذ عدد من الاستراتيجيات التنموية وتنفيذها لا سيما في قطاعي الصناعة والخدمات ، ولطالما سعى هذا المجلس الذي يضم عدد من رؤساء الشركات الدولية المعروفة ضمن لجنة المستشارين الدوليين للمجلس لغرض اطلاق رسمي السياسة الاقتصادية في سنغافورة بأحدث التطورات التكنولوجية في العالم الى تحقيق الاهداف الآتية :

أ- تطوير الصناعات والخدمات الاساسية وايصالها الى مرحلة التنافسية العالمية .

ب- تحقيق الاستمرارية في عملية التنمية الاقتصادية .

ج - خلق فرص عمل تستطيع ان توظف عمالة جديدة^(٤٥) .

٢- مجلس تنمية التجارة السنغافوري (Development Board Trade) :

بما ان التجارة الخارجية تمثل ركنا اساسيا في الاقتصاد السنغافوري نظرا لكونها احد الانشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها البلاد منذ مدة طويلة ، فقد تم فصل هذا المجلس الذي كان احد فروع مجلس التنمية الاقتصادية بعد اتساع انشطته من اجل ان يؤدي دوره في رسم خريطة التجارة الخارجية لسنغافورة حاليا ومستقبلا ، فضلا عن قيامه بتطوير الفرص التي من شأنها العمل على المساعدة في استمرارية نمو تجارة البلاد مع العالم الخارجي .

وتتركز مهام هذا المجلس الذي يرأسه نظرا لأهميته وزير التجارة والصناعة السنغافوري بالآتي :

أ- تنمية تجارة سنغافورة في الاسواق العالمية .

ب - المساعدة على استكشاف اسواق جديدة لصادرات البلاد وتوسيع مصادر التوريد.

ج - العمل على جعل سنغافورة بيئة جاذبة للتجارة العالمية .

د - تطوير البنية الاساسية للتجارة والاعمال .

هـ - وضع اسس علمية وسليمة للأستثمار في الخارج^(٤٦) .

٣- المجلس الوطني للانتاجية (Productivity National Board) :

ان الحفاظ على موقع سنغافورة التنافسي على المستوى العالمي يتطلب رفع مستوى انتاجية السلع والخدمات وهذا ما حدا بها الى انشاء هذا المجلس في العام ١٩٨١ والذي يعمل من خلال برامج مختلفة على صقل المهارات البشرية وتنميتها لأيصالها الى مستويات عالية من الانتاجية ، وتأكيدا لشعاره " الجودة في العمل تعني الجودة في نوعية الحياة " اخذ المجلس على عاتقه منذ العام ١٩٩١ مهمة تنظيم حملات للأرتقاء بالانتاجية .

وتتويجا لجهودها في هذا المجال بدأت سنغافورة ابتداء من العام ١٩٩٥ خططها الخمسية للأرتقاء بمستوى الانتاجية اعتمادا على مفهوم الابتكار والجودة من خلال اىصال التنمية في البلاد الى هدفين هما : رفع مستوى كفاءة عوامل الانتاج (المدخلات)، وتشجيع الابتكارات لتطوير عمليات التجديد في مختلف المنتجات ، من اجل ذلك سعت سنغافورة الى اىصال نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج الى مستوى لا يقل عن ٢% سنويا .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل قام المجلس بأنشاء ما يسمى بصندوق تنمية المهارات الذي نظم دورات تدريبية لآلاف العمال من مختلف المؤسسات والشركات السنغافورية لتدريبهم على مراقبة الجودة^(٤٧) .

تميزت المؤسسات الثلاث بتجانس قياداتها الشخصي من ناحيتين هما تعليمها العالي المستوى ، واحترافها الاقتصادي مما مكنها من خلال اعتماد سياسات حازمة على توظيف الفرص الاقتصادية الدولية لسنغافورة^(٤٨) .

المبحث الثاني : الجانب الاجتماعي في عملية التنمية .

ادركت سنغافورة منذ وقت مبكر ضرورة اجراء توازن فعال ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فاذا كانت الاولى تمثل ضرورة للثانية فإن الثانية مكلمة للاولى ، لذا اولت قضايا التعليم والاسكان والصحة ورفاهية المجتمع اهمية بالغة وخصصت لها ميزانيات كبيرة نظرا لأعتقادها ان العنصر البشري يمكن ان يشكل عنصرا انتاجيا كما هي الارض ورأس المال^(٤٩) ، فالتنمية البشرية تمثل مجموعة من الآليات والوسائل التي تثير الحافز لدى الفرد لكي يكون منتجا وهذا سيجعله يملك القدرة على تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي في جميع جوانب حياته الشخصية ، وهذا الامر سيخلق لديه المقدرة على المساهمة في بناء مجتمعه ودولته عبر التواصل مع باقي افراد مجتمعه والتفاعل معهم في اطار جو من المساواة والعدالة والديمقراطية^(٥٠) ، كما سنرى في النقاط الاتية :

اولا : السياسات التعليمية :

تساهم التربية والتعليم في تطوير مستوى الاقتصاد المحلي وتوسيع حجمه وتزويده بوسائل وادوات انتاج متطورة ، وابتكار سلع جديدة ، وتوسيع اسواق العمل ويجاد فرص جديدة فيه^(٥١) ، فالنظام التعليمي اذا ما كان متطورا فإنه سيساهم في تكوين كفاءات وخبرات تعمل على بناء اقتصاد البلد ، لكن هذا البناء لن يتحقق في بلد مثل سنغافورة الذي لا يملك اي موارد طبيعية ، لذا توصلت النخبة السياسية فيه بعد دراسات مستفيضة الى ضرورة استغلال رأس المال الحقيقي الذي تملكه والارتكاز عليه في تنميتها الاقتصادية الا وهو الانسان .

اذن تركزت مهمة التربية والتعليم في سنغافورة على بناء الانسان وتكوينه لتجعل منه عنصرا فاعلا وقادرا على تطوير مستقبل بلاده ، وهذا ما اوصل نظام التعليم في سنغافورة لمراكز متقدمة من ناحية الكفاءة والفاعلية وجعله واحدا من افضل النظم التعليمية في العالم .

وبما ان التعليم يعد ركيزة اساسية للتقدم والتفوق فقد اولته الدولة عناية فائقة وخصصت له ميزانية كبيرة وصلت الى ٧,٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٧ اي حوالي ١٥,٢% من ميزانية الدولة وهي قابلة للتزايد من سنة الى اخرى ، كما عملت على ان يكون نظامها التعليمي اكثر مرونة واستجابة لاختيارات الطلبة بهدف منحهم اختيارات اوسع يمكن ان تتلاءم مع كفاءاتهم وطاقاتهم فعندما يكونون احرار في الاختيار فانهم سيتمكنون من استغلال طاقاتهم وتوظيفها بأفضل شكل ممكن ، فضلا عن تكوين اجيال من القوى العاملة المدربة والمؤهلة اكاديميا ، وتمكين الشباب من الالتحاق بسوق العمل (٥٢) .

اعتمدت سنغافورة من اجل الوصول الى هذه الغاية نظاما تعليميا مر بمراحل متعددة كانت تتغير فيه الخطط التربوية وتتواءم حسب الظروف المحيطة بها داخليا وخارجيا ، ففي المرحلة الاولى التي اعقبت الاستقلال عمدت الحكومة الى اتخاذ مبادرة تركز على قاعدتين هما الاولى : اعتماد اللغة الانكليزية في كافة مدارس البلاد بوصفها لغة ثانية للتعليم ، والثانية تطبيق منهاج موحد للمدارس كافة على ان تترك لهذه المدارس حرية اختيار اللغة التي تدرس بها .

وبناء على هذه المبادرة اعتمدت المدارس الاهلية والخاصة في سنغافورة على تعليم طلابها باللغة الانكليزية واحدى اللغات المحلية ، غير ان هذه المبادرة لم تحقق الاهداف المرجوة منها في احلال اللغة الانكليزية محل اللغات المحلية كلغة مشتركة (٥٣) ، فضلا عن ترك العديد من الطلاب للمدرسة نظرا لان المهارات التي تتطلبها المدارس يمكن اكتسابها بسهولة في سوق العمل مما ادى الى اطلاق مبادرة اخرى

خلال هذه المرحلة تركز على الجدارة او الكفاءة من خلال التركيز على المناهج الدراسية وتوحيد الكتب الدراسية وانشاء هيئة تفتيش للمدارس ، ومع نهاية ثمانينيات القرن الماضي ومع دخول سنغافورة عصر العولة دخل النظام التعليمي مرحلته الثانية واخذت وزارة التعليم بدراسة الكيفية التي يمكن ان يستجيب لها التعليم للاحتياجات المتغيرة التي طرأت على اقتصاد قائم على المعرفة من خلال انشاء عدد من المدارس المستقلة التي تتمتع باستقلال ذاتي في الادارة .

لم يتوقف النظام التعليمي عند نتائج هذه المرحلة بل تجاوزها الى المرحلة الثالثة التي بدأت مع حلول تسعينيات القرن الماضي من خلال تطبيق سياسة " النموذج المركز على القدرة " والذي انطلقت من تحت عبايته مبادرتين هما " مدارس التفكير ، تعلم الامة " في العام ١٩٩٧ المعتمدة على منح المدارس والكوادر الادارية والتربوية المزيد من الاستقلالية في عملهم ، اما المبادرة الثانية فكانت " تعليم اقل ، تعلم اكثر ، في العام ٢٠٠٥ والتي ركزت على منح الطلاب المجال في التفكير من خلال تقليل حجم المواد الدراسية (٥٤) .

شكل اصلاح النظام التعليمي المترامن مع تطور الاقتصاد الوطني والذي دخل مرحلة التنافسية العالمية عوامل محفزة دفعت الطلبة الى تفضيل المدارس التي تدرس باللغة الانكليزية على نظيرتها التي تدرس باللغات المحلية لان الاولى توفر للطلبة الدخول الناجح الى سوق العمل عكس الثانية ، فاللغة الانكليزية بنظر لي كوان يو ليست لغة البريطانيين او الامريكيين فحسب بل اضحت لغة عالمية (٥٥) ، لأنها " لغة العمل والتجارة العالمية والدبلوماسية الدولية والعلم والتقانة ، وبدونها لما باتت سنغافورة مقرا للعديد من الشركات المتعددة الجنسية والمصارف العالمية " (٥٦) ، وهذا الامر شجعه في العام ٢٠٠٠ على تدشين الحركة الداعية الى اتقان اللغة الانكليزية كلغة اولى والتي يزداد مؤيدي اختيارها مع كل تعداد سكاني خاصة بين الجيل الاصغر سنا

من السنغافوريين لعاملين هما : كونها لغة التواصل بين المواطنين من جهة ، واهميتها من اجل الرخاء الاقتصادي من جهة اخرى (٥٧) .

ويعد المدرسون والمعلمون حجر الزاوية في النظام التعليمي والتربوي في سنغافورة ، اذا كانوا بمثابة الاداة الاساسية للتقدم العلمي في البلاد وهذا يعود الى ان اختيارهم يخضع لنظام دقيق وصارم من خلال اتباع آلية تقوم على اختيار المدرسين والمعلمين من بين الثلث الاول من خريجي المدارس الثانوية وقبولهم في المعهد الوطني للتربية والتعليم في جامعة نانيانغ للتكنولوجيا واعطاءهم مواد مكثفة وتنمية مهاراتهم الخاصة وادخالهم في دورات تدريبية لتمكنهم من اصال هذه المعلومات الى النشئ الجديد ، وابقاءهم على صلة قريبة بما يجري من تطورات في تقنية التعليم ومهاراته (٥٨) .

لم تقصر الحكومة السنغافورية اهتمامها بالتعليم الاولي وانما وجهت اهتماما خاصا بالتعليم العالي من خلال اتباع خطوات عدة ابرزها ، اولاً: انشاء جامعات تواكب التخصصات الجديدة في سوق العمل الدولي ، ثانياً: ربط الجامعات الوطنية بعلاقات وثيقة بالمؤسسات والجامعات العالمية ، ثالثاً: زيادة الانفاق على التعليم خاصة ما يتعلق منها بالبحث والتطوير ، ورابعاً: دعم الحكومة لجهود الشركات السنغافورية في مجال التدريب لموظفيها (٥٩) .

يعد التعليم العالي في سنغافورة واحدا من افضل نظم التعليم العالمية نظرا لأعتماده على ميزتين اساسيتين هما الانتقاء والجودة ، اذ لم يتمكن سوى اقل من ٢٥% من الطلبة من الوصول الى الجامعة (٦٠) .

ثانياً : سياسات الإسكان .

عدت مشكلة الاسكان بعد الاستقلال قضية ملحة توجب المعالجة خاصة وانه لم يكن هناك سوى ٨,٨% من سكان سنغافورة يعيشون في وحدات سكنية في العام

١٩٥٩ بينما يعيش نصف السكان في الاكواخ ، وبما ان حزب العمل الشعبي كان مقبلا على خوض انتخابات برلمانية فأن كسب اصوات الناخبين شكلت هدفا بالنسبة له وهذا الهدف لا يتحقق الا بتحويل موضوع الاسكان الى قضية سياسية جندت كل امكانياتها الذاتية لتحقيق مسعاها مبتدئة باولى خطواتها في هذا المجال من خلال انشاء مجلس تنمية الاسكان في عام ١٩٦٠^(٦١)، بوصفه سلطة قانونية تتحدد مهمتها ببناء مساكن شعبية رخيصة التكلفة للعمال ، وقد باشر المجلس مهام عمله في عام ١٩٦٤ من خلال منح المشترين قروض اسكان طويلة الاجل يتم تسديد اقساطها على مدى ١٥ عاما وبفائدة قليلة ، لكن عدم قدرة المكتتبين على تسديد الدفعة الاولى من اقساط القرض دفع الحكومة الى التفكير بوسيلة اخرى لتمويل هذا المشروع الضخم لذا لجأت الى صندوق التوفير المركزي الذي يعد برنامجا وطنيا للادخار التقاعدي يسهم فيه الموظف ورب العمل على حد سواء بنسبة ٥% من راتبه شهريا وقامت بتوسيعه من خلال تعديل قانونه الداخلي في عام ١٩٦٨ من اجل رفع نسبة المساهمة فيه ليتحول من وضعيته الحالية الى صندوق يساعد كل عامل على امتلاك منزل وسمح للعمال بالاستفادة من مدخراتهم المتراكمة في صندوق التوفير المركزي لدفع القسط النقدي الاول والبالغ ٢٠% من قيمة المبلغ الكلي على يدف باقى المبلغ على شكل اقساط شهرية مريحة على مدى ٢٠ عاما^(٦٢) .

ارتفعت نسب مساهمة ارباب العمل والمستخدمين في صندوق التوفير المركزي

تدرجيا وحسب الجدول الاتي :

جدول رقم (٨)

نسب مساهمة ارباب العمل والمستخدمين في صندوق التوفير المركزي في سنغافورة
للاعوام (١٩٥٩-١٩٨٤) النسبة (%)

العمال	ارباب العمل	السنة
٥	٥	١٩٥٩
٦,٥	٦,٥	١٩٦٨
٨	٨	١٩٦٩
١٠	١٠	١٩٧١
١٨	٢٠,٥	١٩٨٠
٢٥	٢٥	١٩٨٤

المصدر : فريدريك معتوق ، مصدر سبق ذكره ، صص ٨٣-٨٤

مكنت الوفورات المالية المتراكمة في هذا الصندوق هيئة تنمية الاسكان من جعل سنغافورة تعتمد على نفسها في تمويل مشاريع الاسكان التي تزايد عدد ابنيها من ٥٠ الف مسكن بين عامي ١٩٦٠-١٩٦٥ الى ٦٥ الف مسكن بين ١٩٦٦-١٩٧٠ والى ١١٣ الف مسكن بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٥ ثم الى ١٣٠ الف مسكن بين عامي ١٩٧٦-١٩٨٢^(٦٣) ، ليصل في النهاية الى ان ٨٠% من سكان سنغافورة يعيشون في مساكن حكومية ، كما يملك اكثر من ٩٠% من الاسر الوحدات السكنية التي يعيشون فيها لتنتج هيئة الاسكان بعد ذلك الى تنمية المساكن لذوي الدخل المتوسط^(٦٤) .

ان هذا المشروع الاسكاني الضخم الذي اشرفت عليه هيئة تمتلك موظفين تمتعوا بالكفاءة والنزاهة وعالجت مشكلة الاسكان على مدى ٢٢ عاما وفي اطار اربع

خط خمسية متتالية قد انشأ ١٢ مدينة جديدة في سنغافورة عرفت بوحدات الجيرة والتي كانت تتسم بكونها مجهزة ببنية تحتية متكاملة تتناسب مع مساحات البناء وحجم السكان المقيمين في كل مدينة من هذه المدن ، فضلا عن بناء مركز عام يؤمن للسكان كل متطلباتهم المعيشية (٦٥) .

حقق مشروع الاسكان لسنغافورة فوائد جمة ابرزها : اولا : تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض نسب المشاكل الاجتماعية عند حدودها الدنيا ، ثانيا: تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والذي ساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية اليها ، ثالثا : القضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل كثيرة في مشاريع البناء والاسكان ، رابعا: عدم مطالبة العمال برفع مستوى الاجور بعد ان تم توفير مساكن منخفضة التكلفة لهم مما عزز من عمليات التصنيع التي تعتمد على قوى عاملة كثيفة . (٦٦) .

ثالثا: الرعاية الصحية :

بذلت سنغافورة جهودا حثيثة بعد الاستقلال من اجل معالجة مشاكل القطاع الصحي واهتدت لفكرة هي انه بدل اقامة نظام للتأمين الصحي على غرار ما موجود في الدول الغربية ومن اجل منع هدر واساءة استخدام العلاجات الطبية فأن افضل طريقة لحل هذا الموضوع هو تخصيص نسبة من مساهمة الفرد في صندوق التوفير المركزي لدفع تكاليف علاجه ، وتنفيذا لهذه الاستراتيجية تم بدءاً من عام ١٩٧٧ اقتطاع نسبة ١% من دخل المواطنين الشهري المدخرة في صندوق التوفير المركزي وايداعها في حساب خاص يتم استخدامه لدفع تكاليف علاجهم وعلاج اسرهم (٦٧) .

اقدمت سنغافورة بعد نجاح هذه الخطوة على انشاء نظام للتأمين الصحي يقوم على ثلاث درجات او برامج هي:

١- برنامج الادخار الطبي الذي طبق في العام ١٩٨٤ الذي تركزت وظيفته في التأمين ضد مخاطر الصحة متوسطة المستوى والذي يتم تمويله من حسابات الفرد الادخارية في صندوق التوفير المركزي بنسبة تتراوح ما بين ٦-٨% من مدخراته تحول لحسابات الادخار الطبي والتي يمكن استخدامها لدفع نفقات الإقامة في المستشفى حتى ١٧٠ دولارا فيما تغطي باقي التكاليف الطبية الصغيرة من حساب المواطن الخاص.

٢- برنامج الدرع الصحي والذي ابتداء بتطبيقه في العام ١٩٩٠ وهو برنامج طوعي للضمان الصحي يغطي نفقات علاج الامراض الخطيرة ويتم دفع اقساط علاج مرضاه من صندوق الادخار الطبي .

٣- برنامج الصندوق الطبي والذي ابتدأ العمل به في العام ١٩٩٣ بتمويل من الحكومة وليس من المواطنين لتغطية تكاليف علاج المرضى الذين استنفذوا اموالهم كافة في البرنامجين الاوليين وليس لهم عائلة يعتمدون عليها من خلال طلب منحة بعد اختبار امكاناتهم من قبل لجنة الصندوق الطبي في المستشفى^(٦٨)، وقد تزايدت نسب انفاق الحكومة على القطاع الصحي عاما بعد اخر بالتزامن مع ارتفاع ناتجها المحلي الاجمالي كما يوضح لنا الجدول الاتي :

جدول رقم (٩)

الانفاق على الرعاية الصحية في القطاع العام في سنغافورة (١٩٩٥-٢٠١٤)

النسبة (% من إجمالي الانفاق على الرعاية الصحية)

السنة	النسبة	السنة	النسبة
١٩٩٥	٨,٥٢	٢٠٠٥	٩,٧٩
١٩٩٦	٨,٥٧	٢٠٠٦	٩,٦٩
١٩٩٧	٨,٦٦	٢٠٠٧	٩,٥٥
١٩٩٨	٨,٨٨	٢٠٠٨	٩,٦٢
١٩٩٩	٨,٩٩	٢٠٠٩	١٠,٤٠
٢٠٠٠	٩,٠١	٢٠١٠	١٠,٠٣
٢٠٠١	٩,٤٣	٢٠١١	٩,٤٨
٢٠٠٢	٩,٧٨	٢٠١٢	٩,٨٦
٢٠٠٣	٩,٩٣	٢٠١٣	٩,٨٥
٢٠٠٤	٩,٨١	٢٠١٤	٩,٩٤

المصدر: www.data.worldbank.org

الخاتمة :

آمنت سنغافورة بأن التكلفة الباهضة الناتجة عن النزاعات الإقليمية والحروب الأهلية والمشاكل الداخلية التي عانت من ويلاتها وآثارها المدمرة دول قريبة منها بأن عليها ان تتأى بنفسها عن الانخراط في مثل هذه القضايا والانصراف الى بناء بلدها ومنحه السلام والاستقرار الكفيل بجعلها تحقق ما تصبو اليه بأقل الخسائر واقصر الطرق ، فالامل بمستقبل واعد شكل محور اهتماماتها وسياساتها وتطلعاتها وهذا قادها الى الاسترشاد والعمل على وفق ما يأتي :

١- عملت سنغافورة على تحويل طردها من ماليزيا من عامل سلبي الى اخر ايجابي ، فهذا الابعاد شكل حافزا قويا لها بأن تبني بلدها وتثبت وجودها بعيدا عن مشاكل ماليزيا .

٢- جعلت سنغافورة من نفسها نموذجا عالميا يمكن استلهام الدروس والعبر منه ، فدولة صغيرة بموارد محدودة تمكنت من ان تتحول الى اعجوبة يشار لها بالبنان فيما ان هناك دول اكبر حجما واكثر سكانا وموردا لم تحقق ربع ما وصلت اليه سنغافورة وهذا هو حال بلداننا العربية.

٣- تمكن قادة سنغافورة من اكساب الرأسمالية صفة من صفاتها وهي الصفة الانسانية ، فالشكل المتوحش والذي لا يرحم للرأسمالية تحول في سنغافورة بفضل تطويع قاداتها للرأسمالية وتكييفها مع ظروف البلاد الى رأسمالية تحمل في احد جوانبها الرحمة والعدالة والانسانية ، وهذا ما اعطى للأخيرة وجها جديدا ومغايرا لما الفناه سابقا ، فهي حسب الطرح السنغافوري قابلة للتشذيب والتعديل والتغيير حسب ظروف كل بلد شريطة ان يملك ذلك البلد القدرة على مواءمتها بشكل متوازن ومعقول .

الهوامش

- 1) للمزيد من التفاصيل ينظر :اطلس بلدان العالم (لاروس)، تعريب جورج قاضي ورنا قطار، بيروت، دار عويدات للنشر والطباعة، ٢٠١٣، ص٦١.
- و رضا هلال، جمهورية سنغافورة، في :د.محمد السيد سليم و د. رجاء ابراهيم سليم (محرران) ، الاطلس الاسيوي، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مركز الدراسات الاسيوية ،٢٠٠٣، ص٢٥٥ .
- ودراسة حالة سنغافورة، دراسة منشورة على موقع الديمقراطية ويب الالكتروني للدراسات المقارنة في الحرية ،ص١ www.demokratiaweb.org
- ود. فريدريك معتوق،المارد الآسيوي يسيطر :مقاربة سوسيو-معرفية لتجارب معاصرة (اليابان- كوريا-سنغافورة-الصين)،بيروت، منتدى المعارف،٢٠١٣، ص ص ٧٦-٧٣ .
- Eivind B. Furlund ,Singapore from Third to first world Country :The Effect and Development in little India and Chinatown, Norwegian University of Technology and Science Department of Geography, Trondheim, may 2008,p.3.
- Monetary Authority of Singapore ,Economic policy Group, Recent Economic Development in Singapore, 5 March 2015,p.21.
- 2)ازلاتكواسكريس ومايكل دي بار ،بناء سنغافورة : النخبوية والاثنية ومشروع بناء الامة ، ترجمة د.حازم نهار ، هيئة ابوظبي للثقافة والتراث (كلمة)،٢٠١١، ص ص ٤٦-٤٨ .
- 3)دراسة حالة سنغافورة ،مصدر سبق ذكره ،ص٧٤ .
- 4)للمزيد من التفاصيل ينظر : فريدريك معتوق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤ .وازلانكواسكريس ومايكل دي بار ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦ .
- 5) Eivind B. Furlund, op.Cit.,p.4
- 6)فريدريك معتوق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤ .
- 7)رضا هلال ،مصدر سبق ذكره،ص ص ٢٥٩-٢٥٨ .
- 8) دراسة حالة سنغافورة، مصدر سبق ذكره،ص٣ .

- 9) لي كوان يو، قصة سنغافورة، ترجمة د. هشام الدجاني، السعودية، مكتبة العبيكان للنشر، ٢٠٠٧، ص ص ٦٥٨-٦٥٧.
- 10) ازلاتكواسكريس ومايكل دي بار، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.
- 11) رضا هلال، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٩.
- 12) Eivind B. Furlund , Op .Cit. , pp.4-5
- (*) يعد لي كوان يو باني نهضة سنغافورة الحديثة و مهندسها الحقيقي، فمنذ ان فاز في انتخابات العام ١٩٥٩ عندما حصلت سنغافورة على الإدارة الذاتية من بريطانيا وحتى استقالته من منصبه في العام ١٩٩٠ عمل بكل جهوده على بناء بلاده وايصالها الى مرتبة متقدمة في سلم الاقتصاد العالمي .
- 13) فريدريك معتوق، مصدر سبق ذكره، و ص ٩٠ .
- 14) ميرفت عبد العزيز، سنغافورة وماليزيا، في: د. محمد السيد سليم و د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، ١٩٩٧، ص ٣١٢ .
- 15) د. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الاسيوية: الدروس المستفادة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ص ٣٦-٣٧ .
- 16) فريدريك معتوق، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣ .
- 17) تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة، ترجمة عبدالله ناصر السويدي وشيخة سيف الشامسي، سلسلة دراسات مترجمة رقم ١١، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ص ٢٤٣-٢٤٤ .
- 18) من اجل تقوية الروابط وتوثيقها ما بين حزب العمل الشعبي الذي حكم سنغافورة منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي حتى الوقت الحاضر والمجلس القومي لنقابات العمال، فقد شجع رئيس الوزراء السنغافوري السابق لي كوان يو اعضاء البرلمان على العمل في النقابات، وتعيين غيرهم كمستشارين فيها، وقد تمكن هؤلاء من عرض قضايا النقابات ومشاكلها امام البرلمان، للمزيد من التفاصيل ينظر: لي كوان يو، من العالم الثالث الى الاول: قصة سنغافورة ١٩٦٥-٢٠٠٠، الطبعة الثانية، ترجمة معين الامام، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧، ص ١٢٦ .

19) بما ان مؤتمر اتحاد التجارة الوطني فرعاً من حزب العمل الشعبي الحاكم فقد قام الاخير باعادة تنظيمه وتحويله من وسيط مفاوض الى مورد للسلع والخدمات لذا قام بامتلاك عدد من الجمعيات التعاونية ،المزيد من التفاصيل ينظر:تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ،مصدر سبق ذكره ،ص ٢٢٣ .

20)سنغافورة ،سر النجاح ،مقابلات منشورة على موقع الجزيرة

<http://www.aljazeera.net>

21)المصدر نفسه،ص ٤٧٠،ص ٤٤٣ .

22)د.عبد الرحمن عبدالعال ،دور الدولة في التنمية الاقتصادية في سنغافورة في :د.جابر عوض (محررا)دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الاسيوية ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مركز الدراسات الاسيوية ،٢٠٠٩،ص ص ٣١٨-٣١٩ و ص ٣٢١ .

23)دروس في التنمية الاقتصادية من سنغافورة ،مقال منشور بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٤ على موقع مؤسسة قطر للغاز على شبكة الانترنت economics@qnb.com

24)ميرفت عبدالعزيز ،مصدر سبق ذكره،ص ٣١١ .

25)د.محمود عبد الفضيل ،مصدر سبق ذكره،ص ص ٣٥-٣٦ .

26)المصدر نفسه،ص ١٤٧ .

27)عبدالحسن الحسيني ،التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة :قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا ، بيروت ،الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠٠٩ ،ص ص ١٤٧-١٤٨ .

28)تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ،مصدر سبق ذكره،ص ٤٤٣ .

29)للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر ،لي كوان يو،من العالم الثالث الى الاول :قصة سنغافورة ١٩٦٥-٢٠٠٠ ،الطبعة الثانية ،ترجمة معين الامام ،الرياض ،مكتبة العبيكان،٢٠٠٧،ص ص ١١٢-١١٥ .

30)ماجدة صالح ،الابعاد الثقافية للعولمة في اسيا ،في :د.محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران)،اسيا والعولمة ،جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مركز الدراسات الاسيوية ،٢٠٠٣،ص ص ١١٧-١١٨ .

31)د.محمد السيد سليم ،الرؤى الاسيوية للعولمة ،في :د.محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران)،اسيا والعولمة ،مصدر سبق ذكره،ص ٣٥ .

- (32) محمود عبدالفضيل ،، ص ص ١٤٨-١٤٩ .
<http://ar.m.wikipedia.org> (33)
- (34) باراج خانا ،العالم الثاني ،السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد ،ترجمة دار الترجمة بيروت ودبي ،الدار العربية للعلوم ناشرون ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ،٢٠٠٩، ص٣٦٩.
- (35) تعهد مكتب سنغافورة للملكية الدولية على تقديم خدمات ذات جودة عالية في السنة الاولى من اختياره،معرباً في الوقت ذات عن التزامه بانشاء صندوق بقيمة ٤٠ مليون دولار امريكي لبناء قدرات المكتب في مجال البحث في البراءات وفحصها ، للمزيد من التفاصيل ينظر :المنظمة العالمية للملكية الفكرية ،معاهدة التعاون بشأن البراءات ،اللجنة المعنية بالتعاون الفني ،الدورة السابعة والعشرون ،جنيف ،٢٢-٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ ، رقم الوثيقة PCT/CTC/27/3 ، ١٥،يناير ٢٠١٥،٢٢ .
- (36) لي كوان يو،من العالم الثالث الى الاول :قصة سنغافورة ١٩٦٥-٢٠٠٠،مصدر سبق ذكره ص ص ١١٦-١٢١ .
- (37) للمزيد من التفاصيل حول آثار الازمة المالية الاسيوية على الاقتصاد السنغافوري ينظر :المصدر نفسه،ص١٣٥ .
- ود. رمزي زكي ،المحنة الاسيوية :قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية ،دمشق،دار المدى للثقافة والنشر ،٢٠٠٠، ص ٥٦، ص ص ٨٩-٩٢ .
- (38) باراجخانا،مصدر سبق ذكره،ص٣٦٩ .
- (39) دروس في التنمية الاقتصادية من سنغافورة ،مصدر سبق ذكره،ص٢ .
- Monetary Authority of Singapore,op.cit,p.21(40)
- (للمزيد من التفاصيل ينظر:د.محمود عبد الفضيل ،مصدر سبق ذكره،ص٢٨ واطلس بلدان 41 www.mogatel.comالعالم (لاروس)،مصدر سبق ذكره،ص٦١ .
- Monetary Authority of Singapore,op.cit.,p.21 (42)
- (43)محمود عبد الفضيل ،مصدر سبق ذكره،ص ص ٢٩-٣٠ .
- (44)مارون بدران ،تجربة مؤسس سنغافورة الحديثة وباني نهضتها :حكاية فرد صنع تاريخ دولة ،مقالة منشورة في صحيفة الوطن على الموقع
<http://alwatan.wordpress.com>

- (45) ابرز رؤساء الشركات المساهمين في المجلس شركة غلاسكو ولكام وشل وسيمينس و AT&T وكوداك وهيتاشي ، للمزيد من التفاصيل ، ينظر : محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢ - ٣٣ .
- (46) يعتمد مجلس تنمية التجارة في عمله على مركز للتصميمات يعمل بصفة مروج لأنشطة المجلس الخاصة بتصميمات الصناعة والتغليف وتطوير السلع المعدة للتصدير ، للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص ٣٣ - ٣٤ .
- (47) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .
- (48) د. عبد الرحمن عبد العال ، دور الدولة في التنمية الاقتصادية في سنغافورة ، في : د. جابر عوض (محررا) ، دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الاسيوية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الاسيوية ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٣٠ .
- (49) نيفين توفيق منير ، تنمية الموارد البشرية في كوريا ، في د.محمد السيد سليم (محررا) ، النموذج الكوري للتنمية ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الاسيوية، ١٩٩٦، ص ١٨٢ .
- (50) عبد الحسن الحسيني ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة : قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧ .
- (51) المصدر نفسه ، ص ١٨-١٩ .
- (52)Gavin Sanderson , International Education Development in Singapore, International Education Journal , vol 3 , no 2 , 2012 , p.
- (53)فريدريك معنوق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٦-٨٧ .
- 54-Gundy Cohyadi , op., p.4,p.8
- (55) فريدريك معنوق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨ .
- (56) لي كوان يو ، سنغافورة من العالم الثالث الى الاول ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٨ .
- (57) يوجين كي بي تان ، الدولة المتعددة اللغات تبحث عن القومية : تأثير سياسة اللغة والخطاب في عملية بناء اللغة السنغافورية ، في لي هوك غوان وليو سيرياديناتا (محرران) ، اللغة والقومية في جنوب شرق آسيا ، ترجمة ياسر شعبان ، مراجعة طارق عليان ، ابو ظبي ، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ، كلمة ، ٢٠١١ ، ص ٤٨-٤٩ .
- (58) Gundy Cohyadi , op, cit , p . 12 .

(59) د. عبد الرحمن عبد العال ، دور الدولة في التنمية الاقتصادية في سنغافورة ، في : جابر عوض (محررا) دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية في الخبرة الآسيوية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٣٣٢-٣٣١ .

, op, citGavin Sanderson (60

(61) د. عبد الرحمن عبد العال ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٣ .

(62) يحصل المواطن السنغافوري على كامل المبلغ المدخر في صندوق التوفير المركزي والمستقطع من راتبه الشهري عند بلوغه سن الخامسة والخمسين ، للمزيد ينظر لي كوان يو ، سنغافورة من العالم الثالث الى الاول ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣٧-١٣٨ .

(63) فريدريك معتوق ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٧-٧٨ .

(64) تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٠ .

(65) فريدريك معتوق ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٧-٧٨ .

(66) تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢١ .

(67) لي كوان يو ، سنغافورة من العالم الثالث الى الاول ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤٣-١٤٤ .

(68) للمزيد من التفاصيل حول هذا النظام ينظر : المصدر نفسه ، ص ص ١٤٤-١٤٥ .

وايضا د. عبد الرحمن عبد العال ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٣٣-٣٣٤ .